حركة التحرير الوطني
الفلسطيني
(فتح)

الشروط السبع
للمركزية الديمقراطية

(8)

دراسات تنظيمية

الشروط السبع للمركزية الديمقراطية

لقد عانت المركزية الديمقراطية كمبدأ، من معظم اشكال التنظيم ونظرياته في كافة الحركات الثورية والاحزاب. ولكنها ظلت باستمرار تشكل الضمانة، التي بها حافظت الاحزاب والحركات الثورية على وجودها. وعندما ضربت المركزية الديمقراطية واهملت وتم تجاوزها في بعض التنظيمات، كانت النتائج دائما مدمرة ومنهية لهذه التنظيمات ومفتتة لها، خالقة سلسلة من الانشقاقات والتشرذمات التي يتساوى معها وجود هذه التنظيمات مع عدمه. ومن هنا يمكن القول ان مبدأ المركزية الديمقراطية، وان كان قد عانى كثيرا من التجاوزات وحرم في كثير من الاحوال من ان يحقق التوازن الجدلي الذاتي، مما ادى إلى حرمانه من اثبات ذاته على مستوى الممارسة وظل يستخدم، وحتى في اسوأ الاحوال سيفاً مسلطاً على رؤوس كل التطلعات نحو تجاوزه كليا لتحقيق حالة العيش الفوضوي او حالة التسلط الفردي والاستبدادي.

والمقول ان المركزية الديمقراطية مبدأ جميل على مستوى النظرية، ولكنه غير قابل للممارسة والتطبيق، هو قول مردود. فلقد اثبتت كل الحركات الثورية والاحزاب التي استطاعت ان تحقق اهدافها، انها لم تستطع ذلك الا لانها كانت تمتلك نظرية ثورية صحيحة تجسدت مادياً في بنية تنظيمية صحيحة مبدأها التنظيمي البنيوي الرئيسي هو المركزية الديمقراطية. ومن الملاحظ ان كثيرين ممن يبخسون المركزية الديمقراطية حقها في النظرية يخضعون لاحكامها وشروطها في كافة ممارساتها. فما دام الفرد عضوا في حركة فمن الضروري ان يكون ملتزما باحدى منظماتها القاعدية. وهذا يعني ان العضوية لا تكتمل الا عندما يصبح الفرد عضوا في خلية او حلقة او شعبة وضمن اطار لجنة حركية محددة.

فاذا اخذنا مؤتمرا او لجنة حركية ما، وتابعنا طبيعة تخطيطها وتنفيذها لمهماتها منذ بدء الاجتماع الاول حتى نهاية الاجتماع الذي يليه، نلاحظ الممارسات التالية:

1. يبدأ اجتماع اللجنة التنظيمية الاول بانتخابها لاحد اعضائها ليتولى امانة سرها، وليكون حلقة الوصل بينها وبين المرتبة التنظيمية الاعلى. وهذه الممارسة تكرس شرطا اساسيا من شروط المركزية الديمقراطية، وهو انتخاب القيادات على كافة المستويات من القاعدة إلى القمة. وهذا الشرط هو تطبيق لبند اساسي من حقوق العضوية عند كافة الحركات الثورية. وعملية الانتخاب في الاجتماع الحركي للجان او المؤتمرات تتم في جو ديمقراطي محض، تسيطر فيه اللحظة الديمقراطية سيطرة كاملة ضمن حدود ضوابط ونظام الجلسة الحركية. ففي الاجتماع يحق لكل عضو ان يرشح نفسه وان يمارس الانتخاب بحرية كاملة. ويحق لجميع الاعضاء مناقشة وابداء الآراء في كل من يرشح نفسه. وعند اقفال باب النقاش وابتداء عملية التصويت تسود اللحظة المركزية التي يتمخض عنها القرار الجماعي للاعضاء بتحديد من يختارونه قائدا لهم.
2. ان عملية الانتخاب، في الوقت الذي تمارس فيه وتكرس الانتخاب كأحد شروط المركزية الديمقراطية، تكرس ايضا الشرط الثاني من شروط المركزية الديمقراطية، وهو انصياع الاقلية لقرار الاغلبية. فعندما تتم عملية الانتخاب سواء برفع الايدي (في حالة اللجان) او بالتصويت السري (في حالة اللجان) او بالتصويت السري (في حالة المؤتمرات) فان المرشح المنتخب هو الذي يحصل على اغلبية الاصوات. فالاجماع ليس شرطا من شروط الانتخاب، ولكن الحصول على الاغلبية المطلقة شرط اساسي.

وهذا يقتضي اعادة التصويت في حالة عدم حصول احد المرشحين على اكثر من نصف عدد الاعضاء الناخبين. وينطبق هذا على كافة القرارات التي يتم التصويت عليها.

3. يجب ان تسيطر اللحظة الديمقراطية على جو النقاش في الاجتماع الحركي. فمن حق كل عضو ان يشارك في وضع جدول الاعمال وان يطرح المواضيع التي يريدها. وما دام النقاش مفتوحا، فاللحظة الديمقراطية تظل مسيطرة. وفي لحظة اقفال النقاش لاخذ القرار تسيطر اللحظة المركزية ليأتي القرار الملزم للجميع سواء أيدوه او لم يؤيدوه ما دام قد نجح بالتصويت.

وحرية النقاش والمشاركة في القرارات المتعلقة بالشؤون الحركية في المؤتمرات وفي المراتب التنظيمية المختلفة تكرس شرطا ثالثا من شروط المركزية الديمقراطية، وهو حق العضو في ان يناقش بحرية في الاجتماعات والمؤتمرات الحركية، وان يقدم اقتراحاته قبل ان تتخذ القرارات المتعلقة بسياسة الحركة وبرنامجها ونظامها الداخلي ونشاطها العملي وان يعبر عن رأيه ويدافع عنه.

4. ان اجتماع اللجنة الحركية او الهيئة القيادية يعني تكريس ممارسة العمل الجماعي في النقاشات واخذ القرارات الملزمة للجميع. وان الاجتماع هو تفاعل لمجموع ارادات وفعاليات ومسؤوليات الاعضاء التي تشكل مع بعضها وحدة متكاملة ما دام الاجتماع قائما، وتكون فيه سيطرة اللحظة الديمقراطية بانصياع الفرد للجماعة وبتكريس مبدأ القيادة الجماعية الذي يشكل الشرط الرابع من شروط المركزية الديمقراطية. وعند صدور القرارات وانتهاء الاجتماعات يتحمل كل عضو مسؤولية شخصية ضمن دائرة اختصاصه. وهذا يعني ان القيادة الجماعية لا تعفي الاعضاء مسؤوليتهم الشخصية المتعلقة بالمهام المنوطة بهم.

5. ان الافراد او الهيئات القيادية المنتخبة في اللجان او المؤتمرات مطالبة بان تقدم كشف حساب دوري امام اللجان او المؤتمرات التي انتخبتهم، حتى تتم محاسبتهم على اساسه، وحتى يتكرس مفهوم حق الاعضاء في ممارسة النقد لكل الممارسات التي شملها التقرير لتقييم فعالية وقدرة العضو المنتخب على اساسه. وفي الوقت نفسه يفسح المجال للعضو في ممارسة النقد الذاتي. وان واجب الافراد والهيئات القيادية المنتخبة، يقتضي ان تقدم التقارير الدورية إلى اللجان او المؤتمرات التي انتخبتهم لتتم محاسبتهم على اساسها. وهذا يكرس الشرط الخامس من شروط المركزية الديمقراطية، والذي على اساسه يتم تحديد استمرار القيادات، فتحدد اللجان او المؤتمرات امكانية استمرارهم في تحمل مسؤولياتهم القيادية باعادة انتخابهم او بنزع الثقة عنهم اذا جاءت المحاسبة في دورات استثنائية للمؤتمرات.

6. عندما يتوجه العضو لممارسة المهام المنوطة به والمقررة في الاجتماع الحركي، فان المراتب التنظيمية الادنى التي يقودها مطالبة بالانصياع للقرارات التنظيمية الصادرة عن المرتبة التنظيمية الاعلى. واذا كانت القرارات قد اتخذت بعد نقاشات في المرتبة التنظيمية الاعلى، فانه من العبث الموافقة على اعادة مناقشتها في المراتب التنظيمية الادنى، لان مثل هذه الممارسة تشل الحركة الثورية وتحولها إلى نادي للنقاش، وهنا يتم تكريس الشرط السادس من شروط المركزية الديمقراطية، وهو الذي يسيطر في اللحظة المركزية سيطرة فاعلة لتكريس الانضباط الصارم تحت شعار (نفذ ثم ناقش) الذي هو تكريس لشرط انصياع المراتب التنظيمية الادنى لقرارات المراتب التنظيمية الاعلى، ان واجب الاعضاء في التنفيذ الفوري للقرار لا يلغي حقهم بعد التنفيذ في مناقشة صواب القرار او عدمه.

7. ان قدرة العضو المسؤول على تنفيذ مهمة ما، تتوقف على تفهمه الكامل لابعاد هذه المهمة وقدرات

منفذيها من المراتب التنظيمية الادنى وطبيعة البنية التنظيمية التي يشكلونها ومزايا الاعضاء. وحتى يتمكن المسؤول من انجاح مهمته، فان على المراتب التنظيمية الادنى تقديم التقارير المفصلة دوريا عن كل نشاطاتها. ان هذا التكريس لحق القيادة في الاطلاع على كل صغيرة وكبيرة لتستطيع على اسسها متابعة ومراقبة النشاطات، يكرس الشرط السابع من شروط المركزية الديمقراطية.

اصبح واضحا مما تقدم ان اللحظة الديمقراطية تحظى بالسيطرة الكبرى عبر مسار الممارسة العملية. وان اللحظة المركزية تأتي منبثقة عنها ويشكل تفاعلها الجدلي وحدة لا تنفصم. هذه الوحدة التي يمكن ملاحظتها مع كل شكل من الاشكال الممارسة العملية والتي يمكن تلخيصها بأنها وحدة الحقوق والواجبات للعضو وللهيئات على كافة المستويات. فاللحظة المركزية هي تلك التي تمارس فيها القيادة (المراتب التنظيمية الاعلى) حقوقها، وتمارس القاعدة واجباتها. اما اللحظة الديمقراطية فهي تلك التي تمارس فيها القاعدة حقوقها وتمارس فيها القيادة واجباتها. وحيث ان الممارسة العملية وتنفيذ كل المهام الحركية يتطلب تطبيق مبدأ الحقوق والواجبات، فان سيطرة مبدأ المركزية الديمقراطية على الحياة الداخلية للحركة، وعلى كل نشاطاتها وعلاقاتها الخارجية بالجماهير وبالمنظمات والحركات الاخرى، وبكل مقومات الواقع الذي تتعامل الحركة معه لتغييره، تصبح شرطا اساسيا من شروط بقاء الحركة الثورية وفعالية وجودها.

فما من حق من حقوق العضو الا ويستلزم واجباً من واجباته. فالنقد يستلزم النقد الذاتي. والمبادرة تستلزم الالتزام. والانتخاب يستلزم الانضباط. والاطلاع الكامل على افكار الحركة وسياستها والمشاركة في وضع الخطوط السياسية والتنظيمية تستلزم العمل الدؤوب على نشر هذه الافكار وتوسيع قاعدة انتشارها التنظيمية والجماهيرية. والمشاركة في القيادة الجماعية تستلزم تحمل المسؤولية الفردية. وما دام اعضاء التنظيم في كافة المراتب يتحملون مسؤولية تنفيذ كل المهام التي يتطلبها العمل الثوري وينخرطون بجماع شخصيتهم في كل عمل من اعمال الحركة (فان انفصال الحقوق والواجبات غير ممكن، الا اذا كان هناك انفصال بين الزعماء الفاعلين والكتلة السالبة، والا اذا كان القادة يعملون بالنيابة عن الجماهير ومن اجلها، والا اذا كان موقف الجماهير بالتالي تأمليا وقدريا. بيد ان الديمقراطية الحقيقية، أي الغاء الانفصال بين الحقوق والواجبات ليست حرية شكلية، وانما هي نشاط متضامن ومنسجم يقوم به اعضاء ارادة جماعية).

ان ضرورة التلاحم الدائم بين الحقوق والواجبات وبين كل الممارسات العملية الخاضعة لها، يوضح بصورة لا تقبل المواربة معنى الوحدة التي لا تقبل الانفصام بين المركزية الديمقراطية ليس في العمل التنظيمي فحسب، وانما في كل الممارسات التي يقوم بها اعضاء الحركة الثورية. فالمركزية الديمقراطية المتوازنة ديالكتيكيا والفاعلة في مجال تكريس وحدة التنظيم، وبالتالي وحدة الممارسة هي النتائج الفعلية لوحدة الفكر. وان كل حالات الانفصام في تطبيق مبدأ المركزية الديمقراطية ترجع في الاصل الى خلل في الوحدة الفكرية للحركة الثورية.

ان الوحدة الفكرية تعني ببساطة وحدة الاهداف، ووحدة الاسلوب ووحدة المنطلقات. وعلى اساس هذه الوحدة الفكرية يتم انشاء وبناء وتشكيل التنظيم الذي يجسد ماديا هذه الافكار ويمارس على اساسها.

وهنا تكون البنية التنظيمية منسجمة كليا مع البنية الفكرية للحركة الثورية، ومن هذا الانسجام تنطلق الممارسات الفاعلة والمؤثرة في الواقع المنوي تغييره بالاتجاه الصحيح دائما، لانها تكون منسجمة مع المنطق التطوري للتاريخ. فعندما نقول ان الهدف هو تحرير فلسطين تحريرا كاملا من الكيان الصهيوني اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وثقافيا، واقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة ذات

السيادة على كامل تراب الوطن الفلسطيني، والتي تحفظ للمواطنين فيها حقوقهم الشرعية على اساس العدل والمساواة دون تمييز بسبب العنصر او الدين او العقيدة. فان كل عضو في التنظيم يجد ان واجبه يقتضي منه التضحية المطلقة لتحقيق هذا الهدف، وفي نفس الوقت يجد ان من حقه ان يعمل على تحقيق هذا الهدف كاملا غير منقوص. ومن هنا يجسد الفكر مبدأ عدم الانفصال بين الحقوق والواجبات، بحيث يصبحان في الحقيقة شيئا واحد. وفي سبيل تحقيق الهدف الواحد الواضح تصبح كل اشكال الممارسة هي حقوق وواجبات المناضل الملتزم، فالانتماء حق وواجب، والمشاركة حق وواجب، والتضحية حق وواجب، وتحقيق النصر حق وواجب، وما دام هذا الاساس الفكري واضحا، فان وحدة المركزية والديمقراطية تظل واضحة وتلعب دورها الفاعل في حل التجاوزات الجزئية والشكلية.

اما اذا طلع علينا بعض اعضاء التنظيم وهم يطرحون مقولات جديدة متناقضة مع الهدف تحت شعارات ان السياسة هي تحقيق الممكن، ضاربين عرض الحائط بدور الحركة الثورية التاريخية، فان حالة فكرية جديدة تطرح نفسها داخل البنية التنظيمية للحركة الثورية، واذا كانت الديمقراطية تسمح للاعضاء ان يطرحوا داخل الاطر التنظيمية كل الافكار التي تخطر على بالهم، فان واجب الحركة الثورية ان تصون فكرها الاستراتيجي من الانحرافات. فالقول بأخذ جزء من فلسطين بقوة السلاح واقامة سلطة وطنية مقاتلة عليه كقاعدة لتحرير كل فلسطين هو في صميم الهدف والطريق الصحيح نحو تحقيقه. ان الفرق بين الطروحات التي يتم فيها التنازل الاستراتيجي للعدو وتلك التي تستخدم فيها الثورة تكتيكاتها الثورية الملتزمة بالخط الاستراتيجي الهام هو فرق شاسع، فالاول يمزق فعليا وحدة الفكر الثوري، وبالتالي يمزق وحدة التنظيم. وهنا تقف المركزية الديمقراطية عاجزة عن تحقيق ذاتها.

ان عدم فهم بعض الاعضاء لخطوات تكتيكية تتبناها الكوادر والقيادات، يحصر الخلل في المركزية الديمقراطية ضمن الاطر الدنيا، ولكن، رغم حالة الارباك التي يخلقها مؤقتا، لا تلبث نتائج التكتيك الصحيح ان تعطي مردودها الصحيح في خدمة الاستراتيجية لتؤكد من جديد وحدة التلاؤم الاستراتيجي والتكتيكي مع المركزية الديمقراطية وبالتالي تكريس وحدة التنظيم. اما الخطوات التي يدعي البعض انها تكتيكية ويرى البعض الاخر ان الممارسة في اتجاه تحقيقها تدل على انها ليست في خدمة التوجه الاستراتيجي العام، فانها تكرس حالة الوحدة الفكرية داخل الاطر التنظيمية.

ويصل هذا التكريس مداه اذا كان الانقسام الفكري قد وصل الى اطر القيادة في الصفوف الاولى. هنا يجد التنظيم نفسه امام حالة انفصام فكري. ويلعب الصراع الداخلي دوره في تأزيم الحياة الداخلية للحركة الثورية وينتج عن هذا الوضع مركزين او اكثر، كل مركز (يتبنى هدفا محددا. وتتولد بالتالي تكتلات تنظيمية متناحرة، ويصبح الغطاء الشكلي لوجود حركة ثورية واحدة نوعا من الخداع الذاتي. وهنا تلعب الكوادر والقيادات الاكثر ايمانا بحتمية النصر والاكثر استعدادا للتضحية دورها التاريخي بالتشبث بالخط الفكري الصحيح. خط الهدف الاستراتيجي الذي يتبنى كل الاهداف المرحلية التي تخدمه ويحارب بلا هوادة كل الانحرافات اليمينية التي تفرط بالهدف الاجل في سبيل تحقيق مصلحة ذاتية آنية، بنفس الشدة التي يحارب بها الانحرافات اليسارية التي تزايد على الهدف الآني والعاجل في سبيل مصلحة آجله).

ان البنية التنظيمية الصحيحة والمتينة تحارب الانحرافات الفكرية وهي في المهد، فلا تسمح لها بالتفشي والوصول الى درجة التهديد بالانقسامات. ولكن بعض الانتهازيين يستفيدون من الظروف الذاتية والموضوعية التي تمر بها الحركة الثورية ويعملون على حرفها عن خطها الصحيح. والحركة الثورية لا تستطيع ان تؤكد وحدة فكرها بغطاء شكلي تحت شعارات، مثل (حتى لا يستفيد الاعداء من هذا الخلاف). فالخلاف داخل الحركة الثورية ومن اصول مبدأ المركزية الديمقراطية مقبول، بل ومطلوب حتى تتكرس عملية التطور. فالصراع ضمن الوحدة هو قانون اساسي من قوانين التطور وهو اساس الوحدة

التي لا تنفصم بين المركزية والديمقراطية.

ولكن الانحرافات الفكرية مرفوضة داخل الحركة الثورية، لانها تكرس حالة الانفلاش والميوعة في البنية التنظيمية التي تسمح، بل وتدفع القيادات نحو الانحراف بالثورة، واجهاضها والمساومة عليها.

ومن هنا يمكننا القول بان التسليم بوجود اكثر من مركز داخل الحركة الثورية، والسماح لتفشي التكتلات والروح الليبرالية هو موقف انقسامي غير وحدوي تماما، كما ان التسليم بضرورة بتر وفصل كل اقلية تختلف مع المركز هو موقف غير وحدودي ايضا.

فالوحدة التي لا تنفصم بين المركزية والديمقراطية، تعني ان حالة الانفلاش هي حالة فوضوية ليبرالية تفصم مبدأ المركزية الديمقراطية. وان حالة التعسف والاستبداد هي ايضا تحطيم لمبدأ المركزية الديمقراطية وتسليم بالدكتاتورية الاستبدادية الفردية.[1]

الهوامش

1. صخر ابو نزار المنهج في العمل الثوري - محاضرات (1 اصدار حركة فتح الشؤون الفكرية والدارسات ص (12-24).